مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، ص70-92، يناير2018
ISSN 2518-5810

تعدي الأفعال بالحركة في القرآن الكريم
(بالتغيير الظاهري لعين الفعل من الكسر أو الضم إلى الفتح)

أ. د. جهاد يوسف العرجا *
د. يوسف جمعة عاشور *
أ. محمود سلامة الشاعر**

الملخص

يتناول البحث الموسوم بـ(تعدي الفعل بالحركة في القرآن الكريم) وسيلة من الوسائل التي يتعدّى بها الفعل، اعتمدها الكوفيّون، وضرب عنها صفحاً البصريّون، وأشار إليها النحاة فذهبوا في تفسير نماذجها مذاهب شتى، إنّها: (التعدية بالحركة) أي بتغيير ظاهري لحركة عين الفعل من الكسر غالباً، ومن الضم أحياناً إلى الفتح.

إن هذه الوسيلة المتنازع في دورها حظيت باهتمامنا لما لها من فضل في تفسير ظاهرة بعض الأفعال التي تأتي لازمة حيناً ومتعدية حيناً آخر، بعيداً عن التعسف في التأويل، والإيغال في القياس البصري، بما يتواءم مع الواقع اللغوي.

Transitivity of Verbs by Diacritic in the Holey Quran

Abstract

This research deals with one of the linguistic feature of TRANSITIVE verbs, which was approved by the Kufions, which Albasrions did not follow, and some grammarians commented on it, and they did not agree on its interpretations, it is (the transitive-diacritic), meaning the change of the didactic of the middle letter in the verb, often from below diacritic (Alkaser), and sometimes from the over diacritic (Addam) into the above diacritic (Alfath).
This disagreeable linguistic feature attracted our attention due to its influence in explaining the phenomenon of some verbs which are used both intransitively and intransitively, away from misinterpretation, and exaggerating the Albasy measurement, which is appropriate the linguistic reality.

* قسم اللغة العربية – كلية الآداب– الجامعة الإسلامية– غزة – فلسطين.
** قسم اللغة العربية– كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة الأقصى– غزة – فلسطين.

المقدّمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من أُوتِيَ جوامعَ الكلمِ، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه. وبعد.

توطئة لموضوع البحث: (التعدي بالحركة) نعرضُ في عُجالة إلى مسألة التعدّي واللزوم، لغة واصطلاحاً، فَمُجرَّدُ التلفظ بهما يُوْحِي بمدلولهما؛ ذلك أن اختيار نحاتنا لمصطلحاتهم كان– في أغلب الأحيان– منسجماً مع المدلول اللغوي؛ لذا نرى ضرورة الوقوف على المعنى اللغوي للكلمتين بداية؛ للولوج منه إلى دلالتهما الاصطلاحية، حيث جاء أنّ اللازم من "لَزِم الشيءَ يَلْزَمُهُ لُزوماً ولَزْماً"، ولازَمَهَ ملازمةً ولِزاماً: لا يفارقه". (ابن منظور، 1968: 541/12).

وفي المصباح "لَزِمه يَلزمه لزوماً: ثبت ودام، ولَزِمه المال: وجب عليه، والطلاقُ: وجب حكمه". (الفيومي، 1977: 522/2)

أمّا المتعدّي ففي اللسان هو:" مجاوز الشيء إلى غيره، يقال: عدّيتهُ فَتَعدّى، أي: تجاوز". (ابن منظور، 1968: 33/15)، ومنه قوله تعالى: ﴿**تِلْكَ حُدُودُ اللَّـهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّـهِ فَأُولَـٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾. (سورة البقرة: 229).

أمّا في الاصطلاح فاللازم عند ابن السّراج هو الذى لا يتعدى أثره فاعله، ولا يجاوزه إلى المفعول به، مكتفياً بمرفوعه (ينظر، ابن السراج، 1985: 277/2). أمّا ابن يعيش فيرى أنّ اللازم هو "الذى لا يتجاوز الفاعل إلى محلٍّ غيره" (ابن يعيش، 2001: 295/4). وأشار ابن هشام إلى أنّ اللازم هو "ما لا يطلب مفعولاً البتة". (ابن هشام، 1999: 366)، ويسمّي قاصراً، وغير واقع، وغير مجاوز، وغير متعدٍّ، ولازماً؛ للزومه فاعله؛ إذ الفعل إنّما جاء لسببين، هما: رفع الفاعل، والدلالة عليه. (ينظر: الحيدرة اليمني، 1984: 385/1).

أمّا المتعدّي اصطلاحاً فقد نوّه إليه سيبويه في باب سمّاه (باب الفاعل الذى يتعدّاه فعله إلى مفعول)، ومَثّل له بـ: (ضربَ عبدُ اللهِ زيداً) حيث انتصب زيدٌ؛ لأنّه مفعول تَعدّى إليه فعل الفاعل، (ينظر: سيبويه: 1988، 34/1)، وابن عقيل في شرحه على الألفية يُعرّف المتعدّي بأنّه: (الذى يصل إلى مفعوله بغير حرف الجر) (ابن عقيل: 1999، 145/2)، والمتأمل لفهم نحاتنا القدامى لمفهوم التعدّي واللزوم يَلْمح ظلالاً من نظرية العامل المؤثّر التي ساعدت كثيراً في تبويب النحو وتنظيمه، وإن أساء من توسّعَ فيها بالتأويل المتكلف، ولعلّ هذا ما حدا ببعض المحدثين من النحاة إلى اتّهام

النحاة القدامى بالتركيز على الأثر الإعرابي في التفريق بين المتعدي واللازم، دون الالتفات إلى الجانب المعنوي، كما جاء في نحو الفعل، حيث يقول الجواري: "يحسن أن يكون تقسيم الفعل إلى متعدٍّ ولازمٍ تقسيماً قائماً على طبيعة الفعل ووظيفته في الكلام. لا على أساس المظهر الإعرابيّ وحده، ويقصد قدرة الفعل على نصب المفعول به أو قصوره عنه". (ينظر: الجوّاري، (1974: 66).

وإن كان في هذا الحكم إجحاف بحق نحاتنا القدامى الذين لم يغفلوا عن هذا الجانب في تمييزهم، ونكتفي في هذه العجالة (ردّاً على هذا الرأي) بما جاء في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، عندما عرّف المتعدّي بأنّه كلّ فعل توقفت عقلية معناه على متعلّق، نحو: قتل، وعلم، فإنّه لا يعقل معنى مثل ذلك إلاّ بمتعلق؛ لأنّه من المعاني النسبية التي لا تعقل إلّا بما هو منسوب إليها، فمثل ذلك هو المتعدّي. (ينظر: ابن الحاجب، 49/2).

ويبدو أن طغيان الأثر الإعرابي في هذه التفرقة مردّه إلى رغبة النحاة في تقريب المفهوم من أذهان المبتدئين، لصعوبة إدراك الجانب المعنوي عليهم. (ينظر: المهدي: 2001: 118).

وعلى ضوء ذلك فقد جاء موضوع البحث "التعدي بالحركة" في مبحثين الأول: يمثل الجانب النظري للدراسة حيث التأصيل لهذه الظاهرة عند النحاة، والمبحث الثاني نماذج قرآنية للتعدّي بالحركة مقسماً إلى مطلبين، الأول: تعدّى الفعل بتغيير عينه من الكسر إلى الفتح، وهو الغالب، والآخر تعدي الفعل بتغيير عينه من الضمّ إلى الفتح، يعقب ذلك خاتمة فيها إشارة إلى أبرز ما توصل إليه البحث، وأهم ما يوصى به، وأخيراً ثبت بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث، كل ذلك وفقاً للمنهج الوصفي المُعْتَمَدُ في مثل هذه الدراسات، واللهَ نسأل التوفيق والسداد.

المبحث الأوّل- التأصيل لظاهرة التعدي بالحركة عند النحاة:

رصد نحاتنا القدامى العديد من الوسائل التي يتعدّى بها الفعل اللازم إلى مفعول به واحد، والمتعدّي إلى واحد يتعدّى بها إلى اثنين وإلى ثلاثة مفاعيل، وكان المعيار المعتمد عندهم هو تجاوز الفعل فاعله، وأن تتصل بالفعل إحدى وسائل التعدية المعهودة، ولكنهم لاحظوا تعدّي بعض الأفعال دون المألوف من تلك الوسائل، فجاء بعضها بلفظ واحد متعدياً تارة، ولازماً أخرى، وعند إمعان النظر فيها، تبيّن أنّ لازمها مكسور العين غالباً، أمّا المتعدّي منها فعينه مفتوحة، فذهب النحاة في تفسير هذه الظاهرة مذاهب شتّى، ممّا يؤكّد أنّهم لم يكونوا بمعزلٍ عن إدراك هذه الظّاهرة، فها هو إمام النحاة سيبويه في الكتاب يعرض نماذج من هذه الظاهر، وإن اختلطت مع ظواهر أخري

كالتعدّي بالتغيير التقديري؛ لإفادة الجعل والتصيير، نحو: رجع، وغاض، ونقص وغيرها، حيث قال: تقول: فتَنَ الرجل وفَتَنْتُهُ، وحزِنَ وحزَنْتُهُ، معقّباً على تفسير شيخه الخليل الذي ذهب إلى أنّك حيثُ قلتَ ذلك لم تُرِد أنْ تقول: جعلته فاتناً، وجعلته حزيناً، كما تقول: أدخلته، قاصداً: جعلته داخلاً، لكنّكَ أردت القول: جعلتُ فيه فتنةً، وجعلتُ فيه حزناً، كما تقول كحلته، أي: جعلت فيه كحلاً، فلم تُرِد بـ (فَعَلْتُهُ) هنا تغيير قوله (حزِن و فتِن)؛ إذ لو أردتَ ذلك لقلتَ: أحْزَنْتُه وأفْتَنْتُه، فـ (حزِنَ) من حزنته كـ (فتن) من فتنته، ويعدد أمْثِلةً لتلك الظّاهرة؛ ليخلص من كلّ ذلك إلى أنّ الخليل يرى أنّ تغيير الحركة ليس سبباً في التعدية؛ فلا اتّصال بين حزِن (مكسور العين) وحزَنْته (مفتوحها)؛ إذْ كلٌّ منهما بناء مستقل، ولو أردت التغيير لأدخلت على الفعل الهمزة أو التضعيف (أحزنته وأفتنته). (ينظر: سيبويه: 4/56، 57، 58).

أمّا الفرّاء فيرى أنّ التعدية في الأصل بحرف الجر، وأنّ الهمزة تنوب عنه إذا حُذِفَ، ويُمثّلُ على ذلك بقوله تعالى: ﴿**فَأجاءَها المخاضُ إلى جِذْعِ النّخْلَةِ**﴾. (سورة مريم: 23) تماماً كقولك فجاء بها المخاض إلى جذع النخلة، فلمّا أُلْقِيت (الباء) جعلت في الفعل ألفاً، كما تقول: (آتيتك زيداً) وأنت تريد(أتيتك بزيدٍ) ونحو قوله تعالى: ﴿ **آتُونِي زُبَرَ الحديدِ**﴾. (سورة الكهف :96)، أيْ بِزُبُرِ الحديد (ينظر: الفرّاء، 1984 : 2/164). فلم يُشر الفراء إلى ما أشار إليه سيبويه من حصر وسائل التعدية في الهمزة والتضعيف، بل أكّد أن الأصل في التعدية حرف الجر.

كما ناقش الرضيُّ في شرحه على الشافية هذه الظّاهرة فقال: "قد يجيء الثلاثيّ متعدّياً ولازماً في معنى واحد، نحو: فَتِنَ الرّجلُ؛ أي: صار مُفْتَتَناً، وفَتَنْتُهُ؛ أي: أدخلتُ فيه الفتنةَ، وحَزَنْتُهُ: أي أدخلت فيه الحُزْنَ، ثمّ تقول: أفْتَنْتُهُ وَأَحْزَنْتُهُ، فِيْهِما؛ لِنقلِ (فَتِنَ وحَزِنَ) اللازمين، لا المتعديين، فأصلُ مَعْنَى أَحْزَنْتُهُ، جَعَلْتُهُ حَزِيْنَاً، كَأَذْهَبْتُهُ، وأَخرجتُهُ، وَأَصْلُ معنى حَزَنْتَهَ جَعَلْتَ فيه الحزنَ وأدخلته فيه... والمغزى عنده من أحْزَنْته وحَزَنته شيءٌ واحد؛ لأنّ من أدخلت فيه الحزن فقد جعلته حزيناً، إلّا أنّ الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير". (الرّضيّ، 1982: 1/87) فتأويل الخليل والرضيّ واحد، لكنّ الفرق في تقدير كلٍّ منهما، فالخليل رأى أنّهما بناءان مختلفان ولا يُقْصدُ من فتح عين الفعل التعدية والتغيير؛ فالتغيير فحسب بالهمزة والتضعيف، أمّا الرّضيّ فيرى أن المغزى من البنائين واحد، وأن الفعل اللازم مكسور العين عُدّي بفتحها، فالتعدية بالحركة وسيلة يُعتدُّ بها كغيرها من الوسائل التي يتعدّى بها الفعل.

أمّا عن موقف ابن جنّي فقد أطلق على هذه الظاهرة مصطلح (النقل بالمثال) ومثّل لها بالفعل (كَسِيَ)، يُقال: كسِيَ زيْدٌ ثَوْباً، و كسوته ثوباً، فإنّه وإن لم يُنْقل الفعل بالهمزة، فإنّه نُقل بالمثال، ألا تراه نُقِلَ من فَعِلَ (مكسور العين) إلى فَعَلَ (مفتوح العين)، وإنّما جاز ذلك؛ لأنّ فَعَلَ وأفْعَلَ كثيراً ما يَعْتَقِبان على المعنى الواحد، نحو: صددته عن كذا، وأصددته، إلا أنّ ابن جنّي وبعد استعراضه لكثير من الأمثلة على هذه الظاهرة نراه يَسِمُها بالشذوذ قائلاً: فهذا كلّه شاذ عن القياس، وإن كان مطّرداً في الاستعمال، وكأني بابن جني يراجع نفسه، فلا يريد أن يقع في حرج بمخالفة ما ذهب إليه القوم، خاصة أن القياس البصري كان لا يقوم إلّا على الكثرة، التي تطمئن معها النفس إلى موافقة كلام العرب التي جاء القرآن بلسانها. (ينظر: ابن جنّي، 2001: 18/2).

فإذا ما وقفنا مع ابن هشام الذى أشار بوضوح في المغني إلى أن النقل بالحركة أحد الوسائل التي يتعدّى بها الفعل، (وفقاً للكوفيين) فقد مثّل بـ (كسى) كما فعل ابن جني من قبل، فيقول: كسِيَ زيدٌ (فالفعل لازم) فإذا فتحت عينه صار بمعنى: ستر وغطّى، نحو: كسَا زيدٌ ثوباً (فالفعل متعدٍّ لمفعول واحد) فإذا كان بمعنى أعطى كِسوةً، نحو: كسوتُ زيداً ثوباً عُدّي إلى مفعولين، وهو الغالب. (ينظر: ابن هشام، 2002: 1089/2، 1090) كما جاءت الإشارة إلى هذه الوسيلة الكوفيّة للتعدية في البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع. (ينظر: ابن أبي الربيع، 1986: 418).

ولكن ما تفسير البصريين لهذه الظاهرة ؟ وما العامل في نصب المفعول بعد مفتوح العين؟ وأين مفعول مكسورها؟ يعقب ابن هشام على ذلك بقوله: إنّ البصريين ينظرون إلى هذه الأفعال، فيجعلون اللازم منها مطاوعاً للمتعدّي، فـ (كسِيَ زيدٌ) مطاوع (كسا زيدٌ ثوباً) أي: كساه فكسِيَ، أمّا المتعدي إلي مفعولين فمطاوعه متعدٍّ إلى واحد، نحو: كسوتُ زيداً حُلّةً، فكسا هو حُلّة. (ينظر: ابن هشام، 2002: 1090/2)، ولعلّ ما دعاهم إلى ذلك أنّهم لم يجدوا الكثرة اللازمة للقياس، وعليه فالأصل في هذه الأفعال التعدي مفتوحة العين، وكسر عينها للمطاوعة، وهذا ما حدا بابن عقيل في شرحه المساعد إلى القول بعدم إطّراد هذه الوسيلة. (ينظر: ابن عقيل، 1980: 447/1).

ويعقب الدكتور محمد المختار المهدي على ذلك بقوله: "إن الأخذ بهذه القاعدة (التعدّي بالحركة) سيفسّر لنا كثيراً من النصوص، خاصة أنّ القرآن الكريم نزل على سبعة أحرف، كلّها شافٍ كافٍ، ولغات العرب ولهجاتها ليست متساوية في الشيوع والشهرة، غير أنّ ما اعتبره القرآن منها ينبغي أن نوليه اهتمامنا؛ لتفسير ما جاء فيه من الظواهر اللهجيّة". (المهدي، 2001: 224).

وبالمقارنة بين ما جاء في المغني، وما استخلصه صاحب النحو والصرف في خدمة النص القرآني؛ يتضح الخضوع التام لأصول القياس البصري عند الأول، دون اعتبار لتعدد لغات العرب وتنوع وسائلهم في التعبير، والتي رصد النص القرآني شيئاً منها، مما يدفع إلى التعسف أحياناً في تفسير بعض هذه الظواهر اللغوية، كما الحال في ظاهرة التعدي بالحركة.

المبحث الثاني: نماذج التعدية بالحركة في القرآن الكريم

المطلب الأوّل: تعدي الفعل بتغيير عينه من الكسر إلى الفتح:

1- أَثِمَ:

أَثِمَ أَثَمَاً من باب تَعِب، والاسمُ منه (الإثم) فهو (آثم)، وفي المبالغة أثّام، وأثيم، وأثُوم، ويُعَدّى بالحركة فيقال: أَثَمْتُهُ أَثْماً، من بابيّ: ضرب وقتل، إذا جعلته آثِماً. (الفيومي، 1977 :4/1). قال تعالى: ﴿**فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ**﴾. (سورة البقرة: 283).

فعلى قراءة رفع (قلبه) فهو فاعلٌ للصفة المشبهة، من الفعل اللازم (أَثِمَ) ،أمّا على قراءة ابن أبي عبلة (آثمٌ قَلْبَه) بنصب (قلبَه) مفعولاً به للفعل المُعَدي بفتح عينه (أَثَمَ) يقال: أَثَمْته من بابي ضرب وقتل، كما ورد في المصباح آنفاً، فإنّ الوصف هنا (آثم) اسم فاعل، دالٌ على التجدّد والحدوث؛ إذ الكاتم بكتمانه جعل قلبه يأثم، كلّما ترتب على كتمانه ضرر، والأصل في قلب الإنسان ألّا يأْثَم، إذا استمرّ على فطرته، فالإثم هنا طارئ، قد يزول بالتوبة، أمّا على قراءة الرفع فالوصف دال على الثبوت والدوام، وفيه تغليظ للعقوبة وبيان لخطر كتمان الشهادة. (ينظر: المهدي، 2001 :228-229).

2- أَمِر:

"أَمِرَ الشيءُ يَأْمَرُ من باب تَعِب: كَثُرَ، ويُعدّى بالحركة والهمزة، فيقال: أَمَرْتُهُ أَمْراً من باب قتل، وآمَرْتُهُ". (الفيومي، 1977: 22/1). قال تعالى: ﴿**وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا**﴾ (الإسراء: 16)، فالفعل عُدّي بالحركة من (أَمِرَ) اللازم إلى (أَمَرَ) المتعدّي الذي جاء بمعنى (كثّر).

3- بَرِم:

بَرِمْتُ بالأمر بَرَماً: ضَجِرتُ، وبَرَمتُ الحبلَ: فتلته من طرفين، والشيءَ: أحكمته، وكذلك أبْرَمتُ الأمرَ: أحكمته، وكلّ مفتول: شددت فتله. (ابن القطاع، 2003 :52).

وعليه فإن الثلاثي المجرد يأتي متعدياً ولازماً، بتغيير ظاهر في حركة عين الفعْل، أمّا عند دخول همزة النقل عليه فإنّه متعدٍّ لا غير، وهذا هو الموضع الوحيد الذى وردتْ فيه هذه الصورة لهذا الفعل في القرآن الكريم.

وفي المصباح: "بَرِمَ بالشيءَ بَرماً أيضاً فهو (بَرِمٌ) مثلُ ضَجَر ضجَراً فهو ضَجِرٌ وزناً ومعنى، ويتعدّى بالهمزة فيقال أبرمته، وتبرّم مثل بَرِم، والعقدَ أبرمته: أحكمته"(الفيومي، 1977: 45/1).

وما جاء في التنزيل لمادة (برم) جاء متعدياً بالهمزة حيث قال عز اسمه: ﴿**أَمْ أَبْرَمُوا أَمْرًا فَإِنَّا مُبْرِمُونَ**﴾. (الزخرف: 79)، وعليه فإن الثلاثي المجرد يأتي متعدياً، بتغيير ظاهر في حركة العين من الكسر إلى الفتح.

4- بَشِرَ:

بَشِرَ بكذا (يَبْشَرُ) مثلُ: فَرِح يَفْرَحُ وزناً ومعنى، وهو (الاستبشار)، والمصدر (البشُورُ) ويتعدى بالحركة، فيقال: (بَشَرْتُه أَبْشُرهَ بَشراً) من باب: قتل في لغة تهامة، وما والاها، والتّعدية بالتثقيل لغة عامة العرب، وقرأ السبعة باللغتين. (ينظر: الفيومي، 1977: 49/1). قال تعالى: ﴿**بَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ**﴾. (البقرة: 25)، وعليه فإنّ الفعل (بشر) فيه لغتان: التشديد، وهي اللغة العليا، والتخفيف، وهي لغة أهل تهامة، وقد قُرِئ باللغتين في المضارع في مواضع من القرآن. (ينظر: أبو حيان، 2001: 251/1)، وهذه المواضع هي: (آل عمران: 39، 45، الإسراء: 9، الكهف: 2، الشورى: 23). والقول بأن التضعيف للتكثير وليس للتعدية، يؤكد أن تعديته إلى المفعول بالحركة.

5- تَبِرَ:

تَبَرَ يَتْبُرُ، وتَبِرَ يَتْبَرُ، من بابي قتل (بفتح عين الفعل) وتَعِب (بكسرها): هلك، فمفتوح العين متعدٍّ، أمّا مَكْسُورها فيتعدّى، إمّا بفتح العين، وإمّا بالتضعيف. (ينظر: الفيومي، 1977: 72/1).

قال تعالى: ﴿**إِنَّ هَـؤُلَاءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ**﴾. (الأعراف: 139)، فالفعل هنا عُدّي بتضعيف عينه، والدليل على أنّه يُعدّى بالحركة، أنّ اسم المفعول فيه (مَتْبُور) ولو كان من مُضَعّف العين لقيل مُتبّر، كما في الآية السابقة.

6- تَعِسَ:

"تَعَسَ: تَعْساً من باب نفع: أكبَّ على وجههِ فهو (تاعِس) وتَعِس تَعَساً: من باب تَعب لغة فيه،

فهو تعِسٌ، مثل تَعِب، ويتعدّى هذا بالحركة وبالهمزة فيقال: تَعَسَه، وأتعَسه وفي الدّعاءِ (تَعْساً له)." (ينظر: الفيومي، 1977: 75/1).

قال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ**﴾. (محمد: 8). فهذا مصدر (تَعَسَ) المتعدّي، أمّا مصدر اللازم فـ (تَعَساً)، وكأنّ التقدير تَعَسه الله تَعْساً.

قال ابن عباس: بُعْداً لهم، وابن جريح، والسديّ: حُزْناً لهم، وحكى النّقاش: قُبْحاً، والتقدير: تعسهم الله تعساً، وعليه فإنّ نصب (تعساً) بفعل مضمر؛ وهذا ما سوّغ عطف (أضلّ أعمالهم) عليه. (ينظر: أبو حيان، 2001: 76/8، 77)، فالتعدية بالحركة، والأرجح أن تكون بإرادة الجعل؛ لأنّ مفتوح العين لازم، وكسرها لغة، فالأَوْلى أن تكون التعدية بالعامل المعنوي (إرادة الجعل).

7- حَزِنَ:

"حَزِنَ: حَزَناً من باب تعب، والاسمُ (الحزن) بالضم فهو حزين، ويتعدى في لغة قريش بالحركة يقال: حَزَنَنِي الأمرُ يَحْزُنُني، من باب (قتل) وفي لغة تميم بالألف (الهمزة)". "(الفيومي، 1977: 134/1).

قال تعالى: ﴿**وَلَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ**﴾. (آل عمران: 176). قرأ نافع يُحْزِنْكَ من أحزن، وكذا حيث وقع المضارع إلّا في ما جاء في قوله تعالى: ﴿ **لا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الأَكبَرِ**﴾. (الأنبياء: 103) فقرأه من (حَزَنَ) الثلاثي مفتوح العين كقراءة الجماعة في جميع القرآن، يقال: حزن الرجل: أصابه الحزن، وحزنته جعلت فيه ذلك، وأحزنته: جعلته حزيناً. (ينظر: أبو حيان، 2001: 126/3). فالتعدّي بالحركة لغة قريش: حَزِن حَزَنه فهو محزون، أمّا التعدي بالهمزة فلغة تميم، وقد قُرِئ بهما.

8- حَصِرَ:

حَصِر الصّدرُ (حَصَراً) من باب تَعِبَ ضاق، وحَصِر القارئُ: مُنِع القراءة، والحَصُور:الذى لا يشتهي النساء.

أمّا حَصَرَهُ العدُوّ (حَصْراً) من باب (قتل) أحاط به، ومنعه وحبسه، فالفعل تعدّى بالحركة، ومنهم من يعدّيه بالهمزة أحصره: بمعنى حصره. (الفيومي، 1977: 45/1).

ومن اللازم قوله تعالى: ﴿**حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ**﴾. (النساء: 90)؛ فجملة (حصرت صدورهم) حالية بتقدير(قد)، أو من غير تقدير تبعاً للأخفش الذي لا يرى وجوب (قد) مع الماضي

إذا وقع حالاً، وقال آخرون هي صفة لموصوف منصوب محذوف والتقدير (قوماً حصرت صدورهم) وقيل: بل الموصوف مخفوض مذكور (قوم) المتقدم الذكر، فلا إضمار البتة، والقوم هم بنو مدلج الذين جاؤوا رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) غير مقاتلين، والحصر ضيق في الصدر وانقباض. (ينظر: الزمخشري، 2003: 250/1، والدرويش،2005: 81/2، 82).

أمّا المتعدي فقوله تعالى: ﴿**وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ**﴾. (التوبة: 5).

جاء في تفسير الكشاف للآية السابقة أن مقصود (احصروهم) هو: قيّدوهم وامنعوهم من التصرّف في البلاد، وعن ابن عبّاس (رضي الله عنه) أن حصرهم يعني الحيلولة بينهم وبين المسجد الحرام. (ينظر: الزمخشري، 2003: 432/1).

9- حَطِمَ:

"حَطِمَ الرجل: ضَعُف، والدابّة حَطِمت حَطَماً: كَبَرت وحَطَمتُ الشيءَ: كَسَرْته". (ابن القطاع، 2003 :115). فالفعل بالحركة تعدّى.

وفي المصباح: حَطِمَ الشيءُ (حَطَماً) من باب تعب، فهو (حَطِم) إذا تكسّرَ، ويقال للدّابة: إذا أسنّت (حَطِمٌ)، ويتعدّى بالحركة فيقال (حَطَمتُهُ) حَطْما الفيومي. (الفيومي، 1977: 141/1).

قال تعالى: ﴿**لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ**﴾. (النمل: 18). ويعقّب الزمخشري على هذه الآية قائلاً: "فإن قلت لا يحطمنّكم ما هو؟ قلت: يحتمل أن يكون جواباً للأمر، وأن يكون هنا بدلاً من الأمر، والذي جوّز أن يكون بدلاً منه، كونه في معنى ولا تكونوا حيث أنتم فيحطمنكم، على طريقة لا أرينّك ههنا. (الزمخشري، 2003: 854/2). فالفعل مضارع للمتعدي (حَطَم).

10- خَفِيَ:

"خَفِيَ الشيءُ يَخْفَي خفاءً بالفتح والمدّ. استتر، أو ظهر فهو من الأضداد، ومنه من يجعل حرف الصلة (الجرّ) فارقاً فيقول: خَفِيَ عليه: اسْتَتَر، وله: (ظهر)، فهو خافٍ، وخفيٌ، ويتعدى بالحركة فيقال خَفَيْتُهُ: أخفيته من باب رمى: إذا سترته وأظهرته، وفعلتُه خُفية، ويُعدّى بالهمزة أيضاً فيقال: أخفيته". (الفيومي، 1977: 176/1).

قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّـهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ**﴾. (آل عمران: 5). فالفعل (خَفِيَ) لازم وعُدّي بالهمزة في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ**﴾. (آل عمران: 118).

11- رَتِقَ:

"رَتِقَت المرأةُ (رتَقاً) من باب تَعِب فهي (رَتْقاء)، أمّا رَتَقْتُ الفتقَ (رَتْقاً) من باب قتل: سددته". (الفيومي، 1977: 218/1).

قال تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا**﴾. (الأنبياء: 30). جاء في الكشاف (رتْقاً ورتَقاً) مصدر في معنى اسم المفعول كالخلق والنقص، أي: كانتا مرتوقتين، فإن قيل هل الرتق صالح أن يقع موقع مرتوقتين؛ لأنّه مصدر؟ قلتُ هو على تقدير موصوف، أي كانتا شيئاً رتقاً، ومعنى ذلك أنّ السماء كانت لاصقة بالأرض، لا فضاء بينهما، أو كانت السموات متلاصقات، وكذلك الأرضون ففتقهما الله وفرّجهما". (الزمخشري، 2003: 730/2).

لذا يرى الباحثان تَعَدّي الفعل (رَتِقَ) بالحركة (فتح عينه)؛ لأنّ لازمه مكسورها، فنصب المفعول به (ضمير الغائبتين: هما).

12- رَجَّ:

"رَجّ رجّا: تحرّك، ورججته: حرّكته، ورُجَّتِ الأرضُ منه. ورجّت الناقةُ تَرَجُّ رججاً: عظُم سنامها". (ابن القطّاع، 2003: 213).

وفي المصباح: رَججتُ الشيءَ (رَجّاً) من باب قتل: حرّكته. (الفيومي، 1977: 219/1).

قال تعالى: ﴿**إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًّا**﴾. (الواقعة: 4). جاء في تفسير الفرّاء في معنى الآية "إذا زُلْزلت الأرضُ حتى ينهدمَ كلُّ بناءٍ على وجهِ الأرضِ". (الفرّاء، 1983: 121/3). وفي الكشاف: "حُرِّكَتْ تحريكاً شديداً حتى ينهدمَ كلُّ شيءٍ فوقها، وقُرِئ (رَجّتِ الأرضُ) أي: ارتجّت وذهبتْ". (الزمخشري، 2003: 2/ 1212).

فالفعل تعدّى إمّا بتغيير الحركة، وإمّا بإرادة الجعل والتصيير، فالفعل مبني للمفعول ونائب فاعله (الأرضُ).أمّا في قراءة البناء للمعلوم(رَجّتْ) فالفعل لازم، والأرض مرفوعة على الفاعليّة.

13- رَغِمَ:

"(رَغَمَ) أَنْفُهُ رَغْماً من باب قتل، ورَغِمَ من باب تعِب لُغة: كِنايَةٌ عن الذل كأنّهُ لصِقَ (بالرَّغام): التراب". (الفيومي، 1977: 231/1).

و "رَغَمَهَ الله وأرغمه: تَرَّبَ وجْهَهُ، ورَغَمتُ الرجلَ: قلت له رَغْماً، وأرْغمْتُه: أكرهته". (ابن القطّاع 2003: 198).

فالفعل تعدّى بالحركة، أو أنّ الأصل فيه كسر العين فجاء بلغة الحجازيين متعدياً بالحركة، أمّا عند بني تميم فتعديته بالهمزة. كما في: (حَزَنه وأَحْزَنه).

قال تعالى: ﴿**وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّـهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً**﴾. (النساء: 100). المُراغم– بضم الميم وفتح الغين ـ المذهب فهو اسم مكان عُبّرَ به للإشعار بأن المهاجر يرغم أنف قومه. (ينظر: الدرويش، 2005: 96/2). وفي الكشاف (مراغماً) مهاجراً في طريقٍ يُراغم بسلوكه قومه، أي: يفارقهم على رغم أنوفهم، والرغم: الذّل والهوان، وأصله لصوق الأنف بالرغام، وهو التراب، يقال: رغمت الرجل إذا فارقته وهو يكره مفارقتك لمذلّة تلحقه بذلك. (الزمخشري، 2003: 254/1).

14– رَقِمَ:

رَقَمْتُ الكتابَ رَقْماً: أعجمته، والثوبَ: وشَيْته، ورَقُمَتِ الحيّةُ رَقْماً، ورَقْمَةً: علا السوادُ لونها. (ابن القطّاع، 2003: 206). فالفعل تعدّى بالحركة (فتح عينه). قال تعالى: ﴿**أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا**﴾. (الكهف: 209). (فالرقيم) قيل: اسم كلب أصحاب الكهف، وقيل: لوح من رصاص رُقمت عليه أسماؤهم، وقيل: إنّ الناس رقموا حديثهم نقراً في الجبل، وقيل هو الوادي الذي فيه الكهف، وقيل: الجبل، وقيل: قريتهم. (الزمخشري، 2003: 1/ 653)، والرقيم: فعيل من (رقم) إمّا بمعنى مفعول (من المتعدّي)، وإمّا بمعنى (فاعل) (صفة مشبهة من اللازم). (أبو حيّان، 2001: 91/6).

15– سَدَّ:

"سَدَّ يَسُدُّ من باب شرب، سُدُوداً: أصاب في قوله وفعله، فهو سديد، وسَدَدتُ الثُّلْمةَ ونحوها سَدّاً من باب قتل، وسددتُ عليه باب الكلام سدّاً، إذا منعته منه". (الفيومي، 1977: 270/1).

فالفعل متعدٍّ بالحركة.

ومن اللازم قوله تعالى: ﴿**وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا**﴾. (النساء: 9)، جاء في المفردات أنّ السّداد والسّدَدُ: الاستقامة، أمّا السِّداد: ما يُسدُّ به الثُّلمة، واستعير لما يُسدُّ به الفقر، والسَّدُّ في الأصل مصدر (سددته): قال تعالى: ﴿**وَجعلنا من بين أيديهم سَدّاً ومن خلفهم سَدّاً** ﴾. (يس: 9)، وقُرئ

سُدَّاً قيل هما واحد، وقيل: ما كان خِلقة فهو السُّدُّ، أمّا السَّدُّ فهو ما كان صناعة. (الراغب الأصفهاني، 2002: 403).

16- سَعِدَ:

"سَعِدَ: فُلانٌ (يَسْعَدُ) من بَاب تَعِب، في دين أو دُنْيا (سَعْداً)، وبالمصدر سُمّيَ ومنه (سَعْدُ بن عبادة) والوصف منه (سعيد) ويُعَدَّى بالحركة في لغة فيقال (سَعَدَهُ) الله (يَسْعَدُه) بفتحتين، فهو (مسعود)، وقُرئ في السبعة بهذه اللغة في قوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ**﴾. (هود: 108). والأكثر أن يتعدّى بالهمزة فيقال: (أَسْعَدَه) الله، ومسعود أكثر من مُسْعَد. (الفيومي، 1977: 277/1).

وهذا يؤكد فضل تعدد لغات العرب، إذ قد تُهْمل صيغة، وتنتشر أخرى، ومشتق لما أهمل ينتشر (مسعود من سعَده، ومحزون بن حزَنه) وآخر لِمَا انتشر يَقِلُّ (مُسْعَد من أسعده، ومُحْزن من أحزنه).

17- شَغِفَ:

"شَغِفْتَ الناقةُ: تَمَعّط خرْطومُها، وشَعَرُ عينها فهي شَغْفاء، ولا يقال للجمل أشغف، وشَغَفَه شَغَفاً: أحرق قلبه، والشيءُ غيرَه: فتنه". (ابن القطاع، 2003: 271)، فالفعل تعدّى بالحركة.

قال تعالى: ﴿**تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا**﴾. (يوسف: 30)، فالفعل شغف تعدّى في هذه الآية بالحركة. وفي الكشاف: شغفها خرق حبّه شغاف قلبها، حتى وصل إلى فؤاده، والشغاف، قيل جلدة رقيقة يقال لها لسان القلب. (الزمخشري، 2003: 536/1).

السابقة جاء فيها الفعل متعدياً بالحركة. أمّا صبَّ إلى كذا، صبابة: مالت نفسه نحو محبةً له، فهو صَبٌّ، والصَّبُ أيضاً المصبوب من مطرٍ، ومن عُصارة كلِّ شيءٍ، فالمصدر جاء بمعنى اسم المفعول. (الأصفهاني، 2002: 473).

18- صَعِقَ:

"صَعِقَ صَعَقاً من باب تَعِب: مات، أو غُشِيَ عليه لصوت سمعه". (الفيومي، 1977: 340/1). وجاء في الأفعال: "صَعَقَتْهُ السماءُ صَعْقاً، وأَصْعَقَتُه: ألقت عليه صاعقة". (ابن القطاع، 2003: 285).

فالفعل متعدٍّ بالحركة.

قال تعالى: ﴿**فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلأَرضِ**﴾. (الزمر: 68). فهذا مثال اللازم، أمّا مثال المتعدي فقوله تعالى: ﴿**يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ**﴾. (الطور: 45). وقد جاء في تفسير الصعق في هذه الآية: العذاب وقيل يوم بدر؛ لأنّهم عُذِّبوا فيه، وقيل يوم القيامة، وقرأ الجمهور (يَصعقون) بفتح الياء، أمّا السلمي فقرأ (يُصْعِقون) بضم الياء وكسر العين، من الرباعي أصعق. (أبو حيان، 2001: 150/8).

19- صَلِيَ:

صَلِيَ بالنار وصَليها (صلًى) من باب تَعِبَ: وَجَد حرّها، وصليتُ اللحمَ (أُصْليه) من باب رَمَى): شويته. (الفيومي، 1977، 346/1)، وفي المفردات: الصّلي: الإيقاد بالنار، يقال: صَلِيَ بالنار وبكذا: بُلِيَ، وصليت الشاة: شويتها فهي مصليّة، قال تعالى: ﴿**وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا**﴾. (الانشقاق: 12)، ومنه أيضاً: (النساء:10، الواقعة:94، المجادلة:8، الانشقاق:12، الأعلى:12، الغاشية:4، المسد:3). وهذه الآيات كلّها من المتعدّي، أمّا مثال اللازم، فقوله تعالى: ﴿**هُم أوْلى بها صِليّا**﴾. (مريم: 70) في قراءة حمزة، والكسائي، وحفص، بكسر أوّله (صِليّاً)، والجمهور بضمّها (صُليّاً) فالمعنى: هم أولى الخلق بدخول جهنّم. (ينظر: الأندلسي، 2001: 196/6).

فالفعل يُعدّى بإرادة الجعل والتصيير (مكسور العين) كما يُعدّى بقلب كسرة عينه فتحة، في لغة لتكون كالتعدية بالهمزة.

20- عَجِفَ:

عَجِفَ الفرس (عَجَفاً) من باب تَعِب: ضَعُفَ، ومن باب قَرُبَ لغة، فهو (أعجف) وشاة (عجفاء) والجمع (عِجاف) حملاً على (سِمَان)، ويُعَدّى بالهمزة، فيقال: (أعجفته)، وربّما عُدّي بالحركة فيقال: عَجَفْتُهُ (عَجْفاً) من باب قتل. (الفيومي، 1977: 394/2).

قال تعالى: ﴿**سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ**﴾. (يوسف: 43)، فالوصف من مصدر الفعل اللازم (عَجُف). وقد جاء في البحر أنّ (عجاف) صفةٌ لسبع؛ لأنّ العدد لا يُضاف إلى صفته إلّا في الشعر؛ لذا تتبعه الصفة، ودلّ قوله سبع بقرات في الآية السابقة على أنّ المقصود بالسبع العجاف بقراتٌ أيضاً، أمّا عِجاف فجمع عجفاء، والقياس (عُجُفٌ) زِنة (صُفُر) فجاء الجمع حملاً على سِمان؛ لأنّه نقيضه، وقد يُحمل على النقيض، كما يُحمل على النظير. (أبو حيان الأندلسي، 2001: 311/5).

21- غَلِفَ:

"غَلِفَ غَلَفاً من باب تَعِب: إذا لم يُختن،، فهو أغلف وهي غَلْفاء، والجمع (غُلْف)، وغَلَفْتُه (غَلْفاً) من باب ضرب (لغة في تعديته): جعلته في الغلاف، ومنه قيل: قلبٌ أغلف، وأغلفتُ الكتابَ جعلتُ له غِلافاً، أو في الغلاف". (الفيومي، 1977: 451/2).

فالفعل متعدّ بالحركة في لغة، وبالهمزة في الغالب، أمّا قوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ**﴾ (البقرة: 88). وقوله عزّ اسمه: ﴿**وَقَولِهم قُلُوبُنَا غُلْفٌ بل طبع اللهُ عليها بِكُفْرِهِم**﴾. (النساء: 155). فالأظهر أنّه من اللازم، وقد جاء في التفسير أن قلوب الكافرين خِلقة وجِبلة مغشاة بأغطية لا يتوصل إليها ما جاء به محمدٌ (صلّى الله عليه وسلّم) ـ هكذا يدّعون ـ فجاء ردّ الله عزّ وجل عليهم بأنّ قلوبهم خُلقت على الفطرة، وهم من لوّثها، وأغلفوها بما أحدثوا من الكفر الزائغ عن الحق. (الزمخشري 2003: 74/1).

22- غَلِقَ:

غَلِقَ الرّهن غَلَقاً، من باب تَعِب: استحقه المُرتهِنُ فترك فَكاكه، وغَلِقَ الرجل غَلَقاً مثل ضَجِرَ وغضِب وَزْناً ومعنى، وأغْلقت الباب: أوثقته بالغلق، وغلّقته بالتشْديد مبالغة وتكثيراً، وغَلقته غَلْقاً من باب ضرب لغة قليلة، حكاها ابن دريد، ومنها اسم المفعول (مغلوق). (الفيومي، 1977: 451/2).

قال تعالى: ﴿**وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ**﴾. (يوسف: 23).

وجاء في البحر أنّ تضعيفه تكثير، بالنسبة إلى وقوع الفعل (غلّق) بكل باب. (أبو حيان، 2001، 294/5)، وعليه فالفعل المجرد متعدٍّ بالحركة فتحاً؛ لأنّ مكسور العين لازم، وقد يكون التضعيف للتعدية فضلاً عن التكثير.

23- عَمِرَ:

"عَمِرَ يَعْمَرُ من باب تعِبَ عُمْراً ـ بفتح العين وضمّها: طال عُمْرُه، فهو عامر، ويتعدّى بالحركة، والتضعيف، فيقال: عَمَرَه اللهُ يَعْمُرُه من باب قتل، وعمَّره تعميراً: أي أطال عُمْرَه". (الفيومي، 1977: 429/2). وقد ورد اللازم في عدّة مواضع بصيغة المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿**فقد لَبِثتُ فِيكُم عُمُراً من قَبْلِه**﴾. (يونس: 16). بضم العين والميم، وقد تُسَكّن الميم (عُمْرٌ)، أمّا في القَسَمِ فتفتح العين مع سكون الميم، نحو قوله تعالى: ﴿**لَعَمْرُكَ إنّهم لفي سَكْرَتِهِم**﴾. (الحجر: 72).

أمّا المتعدّي فقد ورد في غير موضع في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿**وَعَمَروها أكثر مما عمروها**﴾. (الروم: 9)، فما جاء مكسور العين (عَمِرَ) فهو من اللازم، ولاحظنا أنّه لم يرد في القرآن إلّا بصيغة المصدر، ويُعَدَّى بفتح العين، والنقل من باب تعب إلى باب قتل، أمّا عَمَرَ الأرض ونحوها فمتعدٍّ، وهو من باب قتل، وعليه فالتضعيف فيه للمبالغة، أمّا في مكسور العين اللازم فالتضعيف للتعدية، نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ**﴾. (فاطر: 11).

24- فَتِقَ:

"فَتِقَ العيشُ: فَتَقاً: اتّسع، والزمانُ أخصب، والمرأة: انفتق فرجُها: خلاف الرتقاء، وفَتَقْتُ الشيءَ فَتْقاً: خرطته". (ابن القطاع، 2003: 382).

والثوبَ (فَتْقاً) من باب قَتَل: نَقَضتُ خياطته ففُصِل بعضُه عن بعض. (الفيومي، 1977: 461/2).

قال تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا**﴾ (الأنبياء: 30)، وجاء في الكشاف في تفسير(الفتق) أنّ الله فرّج بين السموات والأرضين بالمطر، وقيل بالنبات، بعدما كانت مصمتة، وإنّما قيل كانتا دون كُنَّ؛ لأنّ المقصود جماعة السموات، وجماعة الأرضين. (ينظر: الزمخشري، 2003: 730/1). وعليه فإنّ الفعل (فَتَقَ) عُدّي بالحركة، ومصدر مفتوح العين: فَتْقاً؛ شأنها شأن (رَتْقاً)؛ إذ لو كان المصدر في الآية السابقة للازم؛ لجاء مفتوح العين (فَتَقاً) كالحال مع تَعِبَ تَعَباً.

25- فَزَّ:

"فَزّ الجرُح فزيزاً: سال وفززته وأفززته: أفزعته، وأفززتُ رأسه بالسيف: شققته". (ابن القطاع، 2003: 390).

فالفعل متعدٍّ بالحركة، قال تعالى: ﴿**فَأَرَادَ أَن يَسْتَفِزَّهُم مِّنَ الْأَرْضِ**﴾. (الإسراء: 103). جاء في بيان المقصود بالفزّ أنّه الإزعاج، يُقالُ: فَزّني فلانٌ، أي: أزعجني، ومنه أُطلق على ولد البقرة (الفَزُّ)؛ لِما فيه من الخفّة. (ينظر: الأصفهاني، 2002: 635).

فالأرجح أنّه عُدّى بالحركة وإرادة الجعل، ويُعَدَّى- أيضاً- بالسين والتاء المفيدتين للطلب.

26- فَتِنَ:

"فتَنْتُ الرجلَ فِتنةً وفُتوناً، وأفتنته لغة فيه كله، وفَتِنَ فُتُوناً: تحوّل من حُسْنٍ إلى قُبحٍ، وفَتِنَ إلى النساءِ: أراد الفجور بهنّ وفُتِن أيضاً فيهما". (ابن القطاع، 2003: 378).

قال تعالى: ﴿**إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ**﴾. (النساء: 101)، وكل ما جاء في القرآن الكريم من الثلاثي مفتوح العين متعدّياً بالحركة؛ لا بالهمزة، ولم يَرد مكسور العين اللازم منه إلّا في قوله تعالى: ﴿**بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ**﴾. (القلم: 6)، إذا قُدّر أنّ متعلق اسم المفعول (جار ومجرور) محذوف تقديره (المفتون به)... والله أعلم.

27- قَصِمَ:

"قصِمَتِ السِّنُّ قَصَماً: انكسر نصفها، والإنسان: ضعُف، والقناةُ: انكسرت، وقَصَم الشيءَ قَصْماً: كَسَرَهُ". (ابن القطاع، 2003: 410).

وفي المصباح: (قصمه اللهُ) أهانه، وأذّله، وقيل قرّب موته. (الفيومي، 1977: 506/2).

فالفعل تعدّى بالحركة، فمكسور العين لازم، ومفتوحها متعدٍّ.

قال تعالى: ﴿ **وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ**﴾. (الأنبياء: 11)، أي: حطمناها، وهشمناها، وذلك هو الهلاك، يقال: قاصمة الدهر، ورجلٌ قُصَمٌ: يَقْصِمُ من يُقاومه. (ينظر: الأصفهاني، 2002: 673).

28- قَنِيَ:

جاء في البحر: (قَنِيَ يَقْنَى قَنىً، كَغنِيَ يَغْنَى غِنًى، ويتعدَى بتغيير الحركة، فتقول: قنيتُ المالَ أي: كسبته، نحو شتِرَتْ عينُ الرجل، وشترها الله، ثم تعدّى بعد ذلك بالهمزة والتضعيف إلى المفعول الثاني، فتقول: أقناه الله مالاً، وقنّاه اللهُ مالاً). (أبو حيان، 2001: 153/8).

قال تعالى: ﴿**وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ**﴾. (النجم: 48). الفعل هنا تعدّى بالهمزة، والمفعولان محذوفان لأهمية الحدث وصاحبه، وإفادة العموم. وقد جاء في تفسير هذه الآية أنّ مقصود أقنى: أعطى ما فيه الغنى، وما فيه القِنْيَة، أي: المال المدّخر، وقيل أقنى أرضى. (الأصفهاني، 2002: 686).

29- كَسِيَ:

"كساه كِسْوة، وكُسْوَةً: ألبسه، وشِعْراً: مدحه به، أمّا كَسِيَ كَسَاءً: شَرُف، والكَسَاءُ: الشرفُ". (ابن

القطاع، 2003: 439).

وكَسِيَ زِنة فَرِح لازم، أمّا إذا فُتحت عينه صار بمعنى (ستر وغطّى) وتعدّى إلى واحد، فإذا جاء الفعل مفتوح العين بمعنى أعطى كسوة، فإنهُ يتعدى غالباً إلى اثنين. (ابن هشام، 2002: 1090/2).

قال تعالى: ﴿**وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ**﴾. (البقرة: 233)، وكذلك ﴿**فكفّارَتُهُ إطْعامُ عَشَرةِ مساكينَ من أوسط ما تُطْعِمونَ أهليكم أو كِسْوَتُهُم أو تحْريرُ رقبةٍ**﴾. (المائدة: 89) فالمصدر (كِسوة) بضم الكاف وكسرها للفعل (كَسَا) المتعدي لمفعولين فهو بمعنى (إعطاء كسوة).

30- مَرِجَ:

"مَرَجتْ الدابَة (مَرْجاً) من باب قتل: رَعَتْ في المرج، ومَرَجتُها مَرْجاً: أرسلتها ترعى في المرج: يتعدى ولا يتعدّى". (الفيومي، 1977: 567/2)، وقيل أصل المرج: الاختلاط، يُقال مَرِجَ أمرهم: اختلط، والوصف منه مريج: أي مختلط. (الأصفهاني، 2002: 764)، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَهم في أمرٍ مريج**﴾. (ق: 5).

وفي الأفعال: مَرِج الأمرُ والدينُ، والخاتمُ في اليد مَرَجاً: اضطرب، والماءُ سال. (ابن القطاع، 2003: 465). وعليه تكون التعدية بالحركة.

قال تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ**﴾. (الفرقان: 53)، وقال أيضاً: ﴿**مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ**﴾. (الرحمن: 19)، فالتعدية بالحركة، من مكسور العين إلى مفتوحها، أمّا مفتوح العين فما جاء منه متعدياً فبإرادة الجعل والتصيير.

31- نَقِبَ:

"نَقِبَ الخُفُّ (يَنْقَبُ) من باب تَعِب: رَقَّ وتخرّق أيضاً، ويتعدى بالحركة فيقال: نَقَبْتُهُ نَقْباً من باب قتل إذا خرقته". (الفيومي، 1977: 620/2)، وفي المفردات: النّقب في الحائط والجلد كالثقب في الخشب، يُقالُ: نقَبَ الحائطَ نقْباً (متعدٍّ) أمّا نَقَب القومُ: ساروا، (لازم)؛ لأنّه يفتقر إلى العامل المعنوي في التعدية (إرادة الجعل) ومنه نقّب الدال بالتضعيف على المبالغة والتكثير، لا التعدّي، نحو قوله تعالى: ﴿**فَنقَّبُوا في البلادِ هل من مَحِيْصٍ**﴾. (ق: 36) ومن هذه المادة جاء النقيب: الباحث عن القوم وعن أحوالهم، ويُجمع على نُقباء. (الأصفهاني، 2002: 820)، قال تعالى:

﴿**وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً**﴾. (المائدة: 12).

أمّا قوله تعالى: ﴿**وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا**﴾. (الكهف: 97)، فالنَّقْبُ مصدرٌ للمتعدي نَقَبَ، أمّا نقَباً فمصدرُ اللازم (نَقِب)، وهو في الآية بسكون عينه، وبناءً على ذلك نستنتج أنّ (نقَبَ) مفتوح العين يأتي لازماً، ويتعدّى بتحقق إرادة الجعل، أمّا مكسور العين (نقِبَ) فهو لازم، ويتعدّى بالحركة (نقَب) مع تحقق إرادة الجعل أيضاً.

32- وَقِرَ:

(وَقِرَتْ) الأذنُ تَوْقَرُ، و(وقَرَتْ) وَقْراً من بابي: تَعِب ووعد: ثَقُل سمْعُها، ووقَرَها الله (وَقْراً) من باب وعد، فالفعل يستعمل لازماً ومتعدياً. (الفيومي، 1977: 668/2). وعليه فإن مكسورَ العين لازمٌ، وإذا حُوّل إلى مفتوحها عُدّيَ بالحركة، أمّا مفتوح العين المتعدّي، فتعديته بإرادة الجعل؛ لأنّ منه اللازم. قال تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِم أَكِنَّةً أن يَفْقَهُوه وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا**﴾. (الأنعام: 25) فـ: (وَقْراً) مصدرٌ للفعل (مفتوح العين) المتعدي واللازم، ومنه كذلك: (الإسراء: آية:46، الكهف:57، لقمان: 7، فصلت: 5-44).

المطلب الثاني: تعدّي الفعل بتغيير عينه من الضمِّ إلى الفتح:

1- بَهُتَ:

"بَهُت وبَهِتَ من بابي قَرُبَ وتَعِبَ: دَهِشَ وتحيّر، ويُعَدّى بالحركة فيقال: (بَهتَهُ يَبْهَتَهُ) بفتحتين، وبَهَتَها بَهْتاً من باب نفع: قذفها بالباطل، وافترى عليها الكذب". (الفيومي، 1977: 63/1)، قال تعالى: ﴿**فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ**﴾. (البقرة: 258)، وقال أيضاً: ﴿ **بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ**﴾. (الأنبياء: 40).

أمّا عن الآية الأولى (فَبُهِتَ الذى كفر) على ما لم يسم فاعله، ويُقْرأ بفتح الباء وضم الهاء (بَهُت) وبفتح الباء وكسر الهاء (بَهِتَ) وهما لغتان، والفعل فيهما لازم، أمّا في الآية الثانية: (تبهتهم) فالفعل متعدٍّ إلى المفعول به بالحركة. (العكبري، 1979: 108/1).

2- جَنُبَ:

(جَنُب) وزَان قَرُب فهو جُنُبٌ، يُطلق على الذكر والأنثى، أمّا قولك: جنبتُ الرجلَ الشرَّ جُنُوباً من

باب قعد: أبْعَدته عنه، وجنّبتُهُ بالتثقيل، مبالغة في المتعدي، يقال: جنبته وأجنبته من باب قتل إذا قُدْته إلى جنبك. (الفيومي، 1977: 111/1).

قال تعالى: ﴿**وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ**﴾. (إبراهيم: 35)، وفي معاني القرآن أن أهل الحجاز يقولون: جَنَبَنِي (خفيفة) كما في الآية السابقة، وأهل نجد يقولون: أجْنَبَنِي شرّه، وجنّبني شرّه. (الفراء، 1983: 78/2).

ممّا يؤكد أنّ التعدية بالحركة للفعل (جَنَب) هي الواردة في القرآن الكريم حتى أنّ الفرّاء يقول: ولو قرأ قارئ: (وأَجْنبْني وبنِيَّ) لأصاب، ولم أسمعه من قارئ. (الفراء، 1983: 78/2).

وعليه فتعدية هذا الفعل تتأتي بالحركة (في لغة أهل الحجاز) وبالهمزة والتضعيف عند غيرهم.

3- قَصُرَ:

"قَصُرَ الشيءُ- بالضّمِّ- قِصَراً وزان (عِنَب): خلاف طال فهو قصير، ويُعدّى بالتضعيف، فيُقالُ: قصّرته، نحو قوله تعالى: ﴿**مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ**﴾. (الفتح: 27)، وفي لغة بالحركة (قَصَرْتُهُ) من باب قتل، وأقصرته: إذا أخذت من طوله، ومنه قَصَرتُ الصلاةَ". (الفيومي، 1977: 505/2)، وفي المفردات: قَصَرَ الصلاةَ: جعلها قصيرة؛ بترك بعض أركانها ترخيصاً، ومن مفتوح العين أيضاً، قَصَرتُ كذا: جعلته قصيراً، وكذلك قصَرتُ الشيءَ: ضممتُ بعضَه إلى بعض، ومنه سُمّي القَصْرُ قصراً وجُمعَ على قُصُور، أمّا قاصرات الطّرف فهنّ نساء لا يمتدّ طرْفهن إلى ما لا يجوز. (الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن ص: 673). قال تعالى: ﴿**فيهن قاصرات الطّرف**﴾. (الرحمن: 56).

فالفعل تعدّى بالحركة وبالتضعيف وبالهمزة، وربّما كان الأصل أنّه ثلاثي مفتوح العين يتعدى بنفسه، أو بحرف الجر، فأُريد منه المبالغة فَضُمّت عينه كما في (فَهُم الطالب).

قال تعالى: ﴿**فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ**﴾. (النساء: 101).

4- كَرُهَ:

"كَرُه الأمْر والمنظر كراهة فهو كَرِيهٌ، نحو: قبيح وزناً ومعنى، وكراهيةً بالتخفيف أيضاً، وكَرِهْتُهُ، أكْرَهُهُ من باب تَعِب ـ كُرْهاً بضم الكاف وفتحها: ضدَّ أحببته، و(الكَرْه) بالفتح المشقة، وبالضمّ القهر". (الفيومي، 1977: 532/2).

فالفعل إمّا أن يكون متعدياً في الأصل، وضُمّت عينه للمبالغة، أو أنّه عُدّي بتغيير حركة العين.

قال تعالى: ﴿**وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ**﴾. (البقرة: 216)، ومنه أيضاً: (النساء:19، التوبة:46، 81)، ولم يصرح بالمفعول في الآيات الآتية". (الأنفال: 8، التوبة: 32-33)، اكتفاءً بدلالة الفعل على الحدث مسنداً إلى فاعله، نحو: ﴿**وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ**﴾. (الأنفال: 8). هذا وقد رأى بعض أهل اللغة أنّ الكَره (بفتح الكاف والكُره بضمّها) بمعنى واحد، نحو: الضَّعْف، والضُّعْف، وقيل: الكَرهُ: المشقّة التي تنال الإنسان من خارجٍ، أمّا الكُره فممّا يناله من ذاته. (ينظر: الأصفهاني، 2002: 707). وهو يعافه، ومنه قوله عَزّ اسمُهُ: ﴿**كُتبَ عليكم القتالُ وهو كُرهٌ لكم**﴾. (البقرة: 216).

5- مَرُؤَ:

"مَرُؤَ الطعامُ مَرَاءَةً مثل ضخُم ضخامَة فهو مَرِيءٌ، ومَرِئَ بالكسر لغة، و(مَرِئْتُهُ) بالكسر أيضاً يتعدّى ولا يتعدّى، و(أمْرَأنِي) الطعامُ ـ بالألف ـ و(مَرَأني) ـ بغير ألف ـ إذا قيل: هَنَأني ومَرَأني للازدواج، فإذا أُفرد قيل: أمرأني ـ بالألف ـ وقيل لغتان". (الفيومي، 1977: 569/2).

وعليه فإنّ تعدية مكسور العين الثلاثي متحققة بإرادة الجعل؛ لأنّه يأتي أيضاً لازماً، أمّا بفتح عينه، فالتعدية بالحركة، وهي لغة أهل الحجاز، وعند غيرهم التعدية بالهمزة، قال تعالى: ﴿**فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا**﴾. (النساء: 4)، والوصف هنا من مَرِئَ اللازم أو من مضموم العين (مَرُؤَ)؛ لأنّه أُريد به ثبوت الصفة للموصوف، فهو صفة مشبهة على وزن (فَعِيْل).

6- هَنُؤَ:

"هنأنِي الطعامُ هَناءً وأَهْنَأني (عن ثعلب)، وهَنُؤَ الشيءُ هَنأة: تيسّر بلا مشقة، وهَنِئ هنأ أيضاً". (ابن القطاع، 2003: 546)، والهنيء: كلُّ ما لا يلحق فيه مشقّة، ولا يَعْقُبُ وَخامةً، وأصله في الطعام فهو هنيءٌ. (الأصفهاني، 2002: 846). قال سبحانه وتعالى: ﴿**فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا**﴾. (النساء: 4).

وعليه فإنّ مكسور العين (هَنِئ) ومضمومها (هَنُؤ) لازمان، أمّا مفتوح العين (هَنَأ) فيأتي متعدياً بالحركة، معاقباً (أَهْنَأ) على لغة أهل الحجاز.

الخاتمة:

* من خلال متابعة ما جاء في القرآن الكريم من أفعال تأتي تارة لازمة وأخرى متعدية، وبالرجوع إلى معاجم اللغة، تبيّنَ أنَّ كثيراً منها يأتي لازماً إذا كان مكسور العين، أو مضمومها، فإذا فُتِحتْ عين الفعل غدا متعدياً.

* بالرجوع إلى ما أكدّه الكوفيون من القول بالتعدية بالحركة، فُسّرت هذه الظاهرة على وجه مرضيّ، ومما يُعَضّدُ ذلك، أنّ لغة قريش خاصة، والحجاز عامة تعتمد هذه الطريقة في التعدية، فما يُعَدّى عند غيرهم (كتميم) وغيرها من القبائل بالهمزة أو التضعيف، يُعدّى عندهم بالحركة لازماً، نحو: حَطِمَ: لازماً، إذ نقول: حَطِمَ الرجلُ: ضعُف، والشيءُ: انكسر، أمّا حَطَمْتُ الشيءَ: كَسَرْتُه، وبالتضعيف: حَطّم الشيءَ، ومثلهُ: حَزِن حَزَنه وأحزنه.

*ما رصدناه من هذا النوع في القرآن الكريم قاربَ الأربعين فعلاً وربّما وُجدَ غيرها، (اثنان وثلاثون منها من مكسور العين إلي التعدية بفتحها، و(ستة) من مضموم العين إلى فتحها، وهذا عدد نظنّه كافياً لإثبات هذه الظاهرة، واعتمادها سبباً للتعدية مؤكدين مذهب الكوفيين في ذلك. وإن كنّا لا نقصد بذلك أنّها غدت قياساً مطّرداً، بل ظاهرة لا سبيل إلى إغفالها.

*في ضوء هذه الدراسة نتبيّن أن مسألة التعدّي واللزوم مرتبطة بعامل معنوي أدركه علماؤنا القدامى وإنْ أغفله كثير منهم احتفاءً بالجانب الشكلي والأثر الإعرابي.

*ربّما يكون مضموم العين بناء جِيء به لإفادة التعجب والمبالغة، من المتعدي مفتوح العين أو مكسورها، فلا يكون هناك نقل منه إلى الفتح للتعدية كما في (قَرُأ الرجلُ) تَعَجُّباً من قراءته، فلا نقول إنّ المتعدي (قَرَأ) منقول عن اللازم مضموم العين وإنّما العكس.

*توصي هذه الدراسة بضرورة إعادة قراءة المذاهب النحوية بطريقة منطقية بعيداً عن التعصب، والإفادة من بعض آرائها التي تتلاءم والواقع اللغوي، وما جرى عليه لسان العرب.

*ينبغي أن تولي الدراسات اللغوية اهتماماً لما يُحدثه تغيّرُ البناء الصرفي من تغيير في الدلالة فضلاً، عن العمل، ولعلّ ما لاحظناه في مادة (أثِم)، ونقلها من كسر العين إلى فتحها من تعدية فضلاً، عمّا تُعَبّرُ عنه من معان تسبر أغوار النفس، وتعبّر عن عمق الفهم لطبيعة اللغة– ما يؤكّد ذلك.

وهذا إن دَلّ على شيء فإنّما يدل على ثراء اللغة العربية، وتنوع أدواتها ووسائلها، مستوعبة كُلَّ ما يحتاجه المتكلم بها، بما يتناسب مع عاداته اللغوية وما ألفه لسانه.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

1- ابن جني، أبو الفتح عثمان،(2001م): الخصائص، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط1. دار الكتب العلمية، بيروت.

2- الجواري، أحمد عبد الستار،(1974): نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد.

3- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر،(د ت): الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليل، إحياء التراث الإسلامي، بغداد.

4 - الحيدرة اليمني، علي بن سليمان،(1984): كشف المشكل في النحو، تحقيق: هدى عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد.

5- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف،(2001): تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

6- الدرويش، محيي الدين،(2005م): إعراب القرآن الكريم وبيانه، ط9، اليمامة للطباعة والنشر، دمشق.

7- ابن أبي الربيع، عبيد الله، أحمد بن عبيد الله القرشي، الإشبيلي، السبتي،(1986م):البسيط في شرح جمل الزّجّاجي، تحقيق: د. عيّاد بن عيد الثبيتي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

8- الرضيّ، محمد بن الحسن الإستراباذي،(1982م): شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين،(د . ط)، دار الكتب العلمية، بيروت.

9- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر،(2003م): الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

10- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل،(1985): الأصول في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

11- سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر،(1988م): الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت.

12- الأصفهاني، الراغب،(2002): مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق.

13- ابن عقيل، بهاء الدين،(1980): المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط1، دار الفكر، دمشق.

14- العكبري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله،(1979): إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

15- الفرّاء، أبو زكريّا، يحيى بن زياد،(1983): معاني القرآن، ط3، عالم الكتب، بيروت.

16- الفيّومي، أحمد بن محمد بن المُقْري،(1977): المصباح المنير، تحقيق: د. عبد العظيم الشنّاوي، ط2، دار المعارف، المدينة المنورة.

17- ابن القطاع الصقلّي، أبو القاسم علي بن جعفر،(2003): كتاب الأفعال. تقديم: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

18- المهدي، محمد المختار محمد المهدي،(2001): النحو والصرف في خدمة النص القرآني، ط1 ، القاهرة.

19- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد،(2002): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وبهامشه حاشية الدسوقي، ط1، دار السلام، القاهرة.